

خضر زكريا*

الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر

الكتاب	: الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر
	دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية
الكاتب	: محمد نجيب بوطالب
مكان النشر	: الدوحة/ بيروت
الناشر	: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
تاريخ النشر	: ٢٠١٢
عدد الصفحات	: ١٩١

والقبليّة، ويناقش مفهوم النزعة القبليّة وما يسمّى في المغرب العربي الظاهرة «العروشية»، ليخلص إلى البحث في خصائص البنية القبليّة في المجتمعات المغاربية ومؤشرات تصنيفها في المغرب العربي. وفي الفصل الثاني من هذا القسم يبحث المؤلف في العلاقة بين الظاهرة القبليّة والحراك السياسي العربي، معرّجاً على مظاهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، ودورهما في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة الماضية.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام: يبحث القسم الأول في الظاهرة القبليّة والواقع العربي والمغربي، حيث يتناول المؤلف بالدراسة والتحليل في الفصل الأول مفاهيم القبيلة والقبليّة، فيتعرض للمقاربات النظرية لمجتمعات المغرب العربي (المقاربة الخلدونية، مقارنة المدرسة الاستعمارية، مقارنة المدرسة الانقسامية). ثم يبحث في أبعاد المفهوم ودلالاته والاعتراضات على استخدامه، وفي الدلالات والاستعمالات المحليّة للقبيلة

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة قطر وجامعة دمشق.

الأحداث السياسية ما بعد الثورة». ويختتم المؤلف هذا الفصل بالبحث في البُعد القبلي والظاهرة الجهوية كما ظهرها في انتخابات ما بعد الثورة، وفي أشكال الاحتجاج المناطقي متسائلاً: الدولة في الميزان أم صراع خفي للقوى؟

في القسم الثالث والأخير من الكتاب، يبحث المؤلف في التماثل والاختلاف بين ظاهرتي القبلية والجهوية في كلٍّ من تونس وليبيا، سواء بأشكالهما الظاهرة أو بأشكالهما المتخفية، ليصل إلى استنتاجات مقارنة من حيث علاقتها بالبنى الاجتماعية والبنى النفسية، وفي الظاهرة الجهوية بين «الجهوية التنموية» و«الجهوية السياسية»، منهيًا مؤلفه المهم بما يسميه «استنتاجات معرفية» عن ملامح المستقبل في ضوء خصائص الواقع وفرضيات عودة القبيلة، آخذًا في الاعتبار العقل السياسي (العربي) في ضوء تطور الواقع.

* * *

سنقسم عرضنا التحليلي لهذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام: الأول يتعلق بما هو عام، سواء من حيث القوانينات السوسولوجية، أو من حيث الخصائص العامة للقبليّة والجهوية في البلدان العربية. والثاني يتعلق بما عرضه المؤلف بشأن الظاهرتين المذكورتين في كلٍّ من تونس وليبيا وانعكاساتها على الأوضاع في هذين البلدين الجارين من بلدان الربيع العربي. أما القسم الثالث، فيتضمن بعض الملاحظات ذات الطابع الشكلي.

الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي

- يتناول الكتاب موضوعًا من أكثر موضوعات البحث الاجتماعي حيوية وإثارة للجدل؛ فمسألة

في القسم الثاني من الكتاب، يتناول المؤلف الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في ليبيا وتونس، مبيّنًا نقاط «التقارب والتباعد» بين تجليات هذه الظاهرة في البلدين الجارين؛ ففي البحث بشأن الأبعاد السياسية لهذه الظاهرة في ليبيا، يتعرض المؤلف للاستقطاب السياسي والظواهر القبليّة لدى النظام الليبي، مبرزًا أشكال التوظيف السياسي للمعطى القبلي في ثورة ١٧ فبراير والصفة الجماعية للاحتجاج فيها، ورابطًا ذلك بطريقة تعاطي القذافي مع هذه المسألة التي يسمّيها «الرومانسية المدمرة والفرار إلى جهنم»، والمقاومة القبليّة التي أدت إلى انهيار التحالفات القبليّة مع نظام القذافي. ثم يبحث في الموضوع بعد سقوط النظام، موضحًا أشكال التسوية ومهددات ثقافة الثأر، ومتعرضًا لبعض الأحداث ذات الدلالة في الثورة، مثل المعارك بين الأقاليم و«الأجوار»، وظاهرة البيانات القبليّة. ويتوقف في هذه المناسبة عند الحركات السكانية المتكررة تاريخيًا بين مناطق متجاورة في ليبيا وتونس، مبيّنًا التشابه بين الأمس واليوم (حركات ١٨٥٨ - ٢٠١١)، حيث يلجأ السكان إلى جيرانهم عند الأزمات، ويتم إحياء «الصفوف» (وهي مجموعات قبليّة تربطها علاقات قرابة حقيقية أو افتراضية).

أما في البحث المتعلق بالأبعاد السياسية للقبليّة في تونس، فيعرض المؤلف لجذور الظاهرة في المجتمع التونسي، ولعودة ظهور الظاهرة العروشية التي يسمّيها «مفاجأة» ما بعد الثورة، وردود الأفعال على هذه المفاجأة، ويبيّن مكانة القبيلة في المجتمع التونسي المعاصر. وهنا يضع المؤلف للفقرات عناوين معبّرة، مثل: «دراما القبيلة من دراما التحديث: استنهاض ما دمر بالقوة»؛ «الفاعلون السياسيون الجدد في خضم الحميميات»؛ «انفلات العصبية في سياق التحرر السياسي»؛ «أبعاد

وبنهننا المؤلف إلى أهمية دراسة البنى التقليدية بعد أن طغت نزعة التنمية والتحديث على السوسيولوجيا؛ فالظاهرة العروشية كانت «مفاجأة» للدارسين بعد الثورة في تونس (كما كان ظهور النزعة الطائفية في سورية مفاجأة كذلك)، حيث «لم تستطع الهياكل المدنية المحدثة في المجتمع التونسي، بعد الاستقلال وعلى مدى نصف قرن، على الرغم من أهمية تدخلها وفعلها، أن تلغي الهياكل المحلية أو تحل محلها» (ص ١٠٨)، ذلك أن «التفكيك عملية معقدة، وإجراء عصي، ما لم يشمل الجوانب النفسية الثقافية، التي تشكل بعض بقايا مرتكزات الانتماء لدى الأفراد»، وفشل الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة في عملية التفكيك تلك «يفسر بضعف الأداء السياسي، وشكلانيتها، وبطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في الأرياف، فضلاً عن تعثر أغلب مشاريع التنمية، واعتمادها على الطابع الفوقي التدخل» (ص ١١٠-١١١، التشديد للمؤلف). ويدعو المؤلف في هذه المناسبة إلى استغلال الفرصة لإعادة طرح السؤال من خلال التفكير بأليات ورؤى جديدة، لتحرير «السوسيولوجيا العربية والمغاربية وبالتالي التونسية، من بعض التعميمات والأحكام التي بنتها في خضم توطنها في البلدان العربية، وفي سياق بناء أسئلتها الذي كان يحصل تحت تأثير الإيديولوجيات الفكرية والسياسية، وبخاصة إيديولوجيا الحداثة التي تبناها النظام السياسي...» (ص ١٠٩).

علينا، نحن الباحثين في علم الاجتماع، أن نعيد النظر في مفاهيمنا ومقولاتنا التقليدية التي درجنا عليها ردحاً طويلاً من الزمن، وألا نستسلم للظاهر من الأحداث والتحولات؛ علينا أن ننتبه إلى ما أشار إليه المثقف التونسي محمد علي اليوسفي: «المشكلة أننا عندما نسكن الحواضر التي تنفتت فيها روابط

القبيلة والقبلية مسألة شائكة، يتجنبها كثيرون، ويرى فيها آخرون «رجساً من عمل الشيطان»، فهي تعيدنا إلى عهود قديمة وتلهينا عن البحث في مسائل أكثر أهمية كقضايا التنمية والتحديث، أو هي تجرنا إلى مواقف يتعارض مع ما شاع خلال العقود الأخيرة من دعوات قومية عربية، أو على الأقل مع قضية الوطنية والمواطنة التي تتجاوز جميع الانتماآت الأخرى: القبلية والعشائرية والدينية والطائفية والجهوية وغيرها. غير أن الواقع المجتمعي في بلادنا العربية يفرض إجراء دراسات علمية رصينة لمثل هذه الظواهر التي تؤكد تأثيرها أكثر خلال ثورات الربيع العربي في جميع البلدان المعنية، بما فيها تلك التي كان يُظنّ أنها تجاوزت القبلية والجهوية والطائفية وغيرها من أشكال الانتماء ما قبل الوطنية.

إن استبداد السلطة السياسية وعسفها يعيدان الناس إلى الاحتماء بالقبيلة أو الطائفة أو الإثنية، إذ يجدون بعض الأمان الذي لم تعد الدولة تضمنه لهم. ومؤلف الكتاب يشير إلى ذلك في أكثر من موضع: «القبيلة بوصفها بناءً اجتماعياً مرناً، ورابطة سيكولوجية يستعملها الأفراد والجماعات للحفاظ على توازن حياتهم اليومية، ويؤمنون بها أنفسهم، لا تزال حاضرة في النسيج المجتمعي. وللقبيلة في المنطقة وجود يجعلها تتعايش مع هياكل أخرى مدنية وأهلية تعايشاً سلمياً (...). وللقبيلة وجود زمني أيضاً، من خلال تحولها، بوصفها إرثاً اجتماعياً وثقافياً، إلى هوية يعود إليها الأفراد في حالات التآزم، فيظهر التناصر الحميمي، والتضامن القرابي الواسع..» (ص ١٦٠). و«كانت القبيلة في تونس وسيلة لاحتماء الأفراد من الدولة، وفي بعض المناطق والجهات دون غيرها...» (ص ١٥١).

في المجتمعات المغاربية». أما ما يسميه المؤلف «المدرسة الانقسامية» أو التجزئية التي ترى أن التوازن المجتمعي في المجتمعات القبلية يقوم على «مبدأ الانصهار والانشطار الذي تظهر حالته الأولى إبان حالات الخطر وفقدان الأمن، فيسود التضامن والتوحد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر حالته الثانية أثناء السلم وحينها يدب الصراع بين الفروع القبلية والقسيمات أو الفروع المتجاورة». ويستدل أعلام هذه المدرسة بالمثل العربي القائل «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب».

بعد استعراض مختلف المدارس والآراء المتعلقة بالقبيلة، يحدد المؤلف رؤيته: «القبيلة ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي، مشرقاً ومغرباً. وقد خضعت البنية القبلية لعدد من التغيرات (...) مع نشأة الدولة العصرية وتغير أسس الانتماء ونشأة المدن وتحديد المجالات الجغرافية. لكن تلك التحولات لم تمنع استمرار وجود القبائل في المنطقة منسجمة مع التغيرات الجديدة ومتلائمة معها أحياناً، ومتمردة عليها أو مناهضة للهويات الاجتماعية الوافدة، أحياناً أخرى. فقد حافظت القبيلة في المنطقة على خصائص الحرية والاستقلالية والتضامن الداخلي؛ واندمج الوعي القبلي بالوعي الوطني ولم يعد مناقضاً له في معظم الأحيان؛ كما تحولت البنية القبلية في أغلب الأقطار إلى مجرد روابط اجتماعية تحافظ على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية، وتساند الأفراد وتدعمهم، في حال عجز المؤسسات الحديثة الناشئة» (ص ٣٤-٣٥). إنها رؤية لا تشيطن الانتماء القبلي ودوره، كما اعتاد عدد من الكتاب أن يفعلوا، ولا تقلل، في الوقت نفسه، من أهمية المؤسسات الحديثة ودورها في تغيير بنية المجتمعات القبلية.

القبيلة، نظن أن البلاد كلها على شاكلة عاصمتها ومدنها الكبرى. الثقافة القديمة تعيد إنتاج نفسها، في غياب ثقافة بديلة حقيقية»، والقرارات الفوقية التي تفرضها الدكتاتوريات لا تغير ثقافة المجتمع. (انظر هامش ص ١١٦).

إن الكتاب يعطينا دروساً في كيفية التعاطي مع المشكلات القبلية والجهوية وغيرها (كالطائفية مثلاً)، وأهم هذه الدروس أن الاجتثاث والمحاربة للنزعات ما قبل الوطنية لا يمكن أن ينجحاً ما بقيت في الظواهر الشكلية ولم تبلغ عمق تلك النزعات، من جهة، وما دام التغيير الاجتماعي - الاقتصادي لم يمس عمق البنى الاجتماعية من جهة ثانية، ولم يشارك في صنعه أصحاب المصلحة فيه من جهة ثالثة.

- لا يكتفي المؤلف بعرض المعلومات البحثية ومناقشتها، بل يحاول، كباحث سوسيولوجي رصين، أن يصل إلى مستخلصات نظرية، تشكل نوعاً من القوانين الاجتماعية التي تنطبق على جميع المجتمعات، أو على المجتمعات العربية، أو مجتمعات المغرب العربي، بحسب الحالة في كل مرة. وكثيراً ما يعود المؤلف إلى العلامة العربي ابن خلدون الذي عاش في المغرب العربي ودرس تاريخه وبناء مجتمعاته، وأنتج نظرية بشأن الدولة وعلاقتها بالقبيلة في مراحل تطورها. كما يناقش مقاربات أخرى كمقاربة «المدرسة الاستعمارية»، وينقل كلمة معبرة لإدوارد سعيد في ما يتعلق بدور المستشرقين: «إن المستشرق (الباحث) كان يسير أمام العسكري يحمل مشعل المعرفة من أجل فهم أبناء البلد، وحتى تتم عملية الهيمنة بأقل التكلفة»، مشيراً إلى أن المدرسة الكولونيالية وامتداداتها اللاحقة أدت إلى تضخيم خصوصيات المجتمعات المحلية في تونس وليبيا وغيرهما، وهو ما يهدف إلى «إيجاد مبررات لتحقيق انقسامات

«إن عدم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لدى المجموعات السكانية ذات الأصول المتعددة، في عدد كبير من القرى والمدن، التي أحدثت بطريقة مبرجة أو بطريقة تلقائية، هو الذي يفسر عدم انسجام وضعف اندماج هذه المجموعات اندماجاً كلياً، على الرغم من التعايش والتجاور. ويسهم في تغذية هذا الوضع ضعف عوامل التنمية، وندرة الموارد الاقتصادية، وشدة الضغط والرقابة السياسية، التي أدت إلى لجوء الأفراد أثناء الأزمات، إلى انتهاءاتهم الحميمة وهوياتهم البعيدة والقرية» (ص ١٢٨). يذكرنا هذا بما جرى في سورية في بعض المناطق خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث كانت مجموعات سكانية ذات أصول طائفية أو قبلية مختلفة تتعايش منذ عقود عدة، وتفجّر الصراع بينها بمجرد تراجع القبضة الحديدية للسلطة السياسية في تلك المناطق.

ولا تختلف «الظاهرة الجهوية» عن الظاهرة القبلية، أو الطائفية أو ما شابهها، في ما يتعلق بما تثيره من صراعات وتجاذبات في ظل انحسار سلطة الدولة. وعلينا، نحن الباحثين، ألا نخشى الخوض في العوامل المؤدية إلى مثل هذه الصراعات، ولا من مآل الظاهرة الجهوية (أو ما شابهها) وتحولاتها المحتملة: «إن ملامح التفسير الأولي لهذا التحول تقودنا إلى تهدئة المخاوف من الأبعاد السلبية للظاهرة الجهوية؛ وذلك لأن النزعة المطلية الجارفة التي تهدد بالفوضى والتعجيز واستفحال الصراع والتجاذب بين المناطق، إنما هي انعكاسات لبقايا النزاعات المركزية والأبوية، وقد استفادت من مناخ الحرية الذي وفرته هذه الثورات (ثورات الربيع العربي) للتعبير عن الذات المناطقية بأساليب جديدة» (ص ١٤٦).

ويميز المؤلف بين القبيلة كولاء والنزعة القبلية؛ فالقبلية تمثل تجسيداً لا واعياً للقبيلة، قد يتحول إلى نزعة تجعل الانتماء القبلي هوية للمجتمع المحلي تغلب على الهويات الأخرى. ويؤكد هنا، كما في أكثر من مناسبة، أن النزعة القبلية تنتشر عادة «في الفترات التي يتأزم فيها وجود القبيلة»، وهو ما يؤدي إلى حالة من الغضب الذي قد يظل كامناً إلى أن تحين الفرصة للتعبير عنه (كما جرى في تونس).

وللقبيلة عند المؤلف ثلاث خصائص بنوية محددة: الحرية، والمساواة، وجاذبية الأصل؛ فالحرية تتمثل في التحرر من مركز الدولة (إلى هذا الحد أو ذاك)؛ والمساواة تتمثل في العدالة النسبية والملكية الجماعية للأرض في غالب الأحيان (هذا لا يلغي المكانة والجاه)؛ ويتمسك أبناء القبيلة بأصل يمكن أن يكون حقيقياً أو مفترضاً. ويضع مؤشرات لتصنيف القبائل في المغرب العربي، كمؤشر الانتماء العرقي، ومؤشر الحركة والاستقرار، ومؤشر تقسيم العمل (قبائل رعوية، فلاحية، تعمل في التجارة، تمارس الدفاع عن القبيلة..).

وفي بحثه عن علاقة الظاهرة القبلية بالحراك السياسي العربي، يؤكد المؤلف أن على الرغم من التباينات والاختلافات الكثيرة للحراك السياسي بين مجتمع وآخر، «فهي جميعاً كانت تتحرك، على هذا النحو أو ذاك، من بعيد أو قريب، وفق محركات ترتبط بالبنى التقليدية المهيمنة على المجتمع، وأهمها البنية القبلية» (ص ٥١).

ومن الاستنتاجات ذات الطابع العام، تلك التي يستخلصها المؤلف بخصوص الاندماج (والاندماج) الاجتماعي، والاختلال في المعايير الثقافية والاجتماعية للمهاجرين من مناطق مختلفة إلى مكان تتوافر فيه فرص عمل جديدة، كما حدث في بعض المناطق التونسية. يقول المؤلف:

وفي حديثه عن الجهوية في تونس، يطرح المؤلف تساؤلات، أرى أن على المعنيين في جميع بلدان الربيع العربي التنبه لها، مثل: «هل ستؤدي النزعة المطالبة بالحالة التونسية إلى ما يمكن أن نسميه (الثقافة المطالبة)، وبنزعة أخرى هي (الاحتجاج الدائم)، الذي يجد في مناخ الحرية وسياق (الخوف الإداري) بؤرة لاستمراره؟ وهل سيؤدي شعار (العدالة الجهوية)، الذي قامت عليه الثورة، إلى ظهور تمايزات جهوية جديدة تحت الضغط السياسي، الذي من مخاطره إخفاء المشاكل الحقيقية للتنمية الجهوية، وإثقال كاهل مؤسسات الدولة والمجتمع في آن واحد؟» (ص ١٤٣).

«التقارب والتباعد»

بين تونس وليبيا

يرى المؤلف أن المعطى القبلي حاضر، كمعطى تاريخي اجتماعي، في جميع البلدان العربية. لكن أوجه التعامل مع القبيلة تختلف اختلافاً كبيراً بين دولة عربية وأخرى، حيث «يرواح بين حضورها فاعلاً سياسياً يحظى بالاعتراف به، وبين حضورها مؤثراً ثقافياً ونفسياً ذا طابع حميمي، يكتفي بتحريك المشهد السياسي من بعيد» (ص ١٤٧). وفي بلدان المغرب العربي، يرى المؤلف أن «بريق القبيلة» خفّ، وأن تأثير القبيلة قلّ بسبب التحولات العميقة التي عرفتها مجتمعات تلك البلدان، بينما تمثل الظاهرة الجهوية خصوصية مغاربية. وهنا يختلف الوضع بين تونس وليبيا؛ «فالمجتمع التونسي تمكّن خلال عقود من سياسات هدم وتفكيك البنى التقليدية، التي قامت بها الدولة ونخبها، من تحويل شبه كليّ للبنية الاجتماعية، وتعويضها ببنى وطنية ومدنية صلبة». والهزات والتلممات التي حدثت بعد الثورة ناجمة عن رغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين

وللقبليّة والجهوية تأثير آخر لا يقل أهمية عما ذكر، وهو التأثير في الانتخابات: «فإلى جانب تدخل المال السياسي والتوظيف الإعلامي، كعاملين أساسيين في توجيه المسار الانتخابي، يمكن إضافة عامل ثالث، لا يقل أهمية وتأثيراً عن العاملين السابقين، وهو البُعد القبلي والجهوي»؛ فقد أثبتت التجربة في تونس (وكذلك في غيرها من البلدان التي شهدت انتخابات بعد ثورات الربيع العربي) «أن قسماً مهماً من الناخبين لم يصوّت على برامج وسياسات، بل كان الحفز المهيمن على موقفهم من المترشحين هو الميل القرابي العائلي، أو الحميمي القبلي، أو التحيز المناطقي الجهوي...» (ص ١٢٩).

يُميّز المؤلف بين مفهوم الجهوية الإدارية، الذي يحيل إلى «اعتراف الدولة بوحدة جهوية معينة، تتميز بانسجامها وفق منطق مؤسسي يهدف إلى تحقيق الوحدة وإنجاز التنمية على المستوى المحلي»، ومفهوم الجهوية السياسية الذي «يمثل أقصى درجات اللامركزية، في إطار الدولة الموحدة». لكن هذه الجهوية قد تتحول عن مسارها الطبيعي إلى نزعة انقسامية انطوائية تقابل مفهوم «الوحدة الوطنية». والنزعة الجهوية غالباً ما تتغذى من الخلل في توزيع التنمية، وكذلك التفاوت في الاهتمام بالجهات المختلفة، سواء من النواحي الاقتصادية أو الثقافية أو التعليمية أو غيرها، وهو ما يسبب نزعات جهوية خطيرة. ويستند المؤلف إلى بعض الدراسات الميدانية - الإحصائية ليبيّن كيف أن النخب السياسية، كأعضاء مجلس النواب والوزراء والولاة (المحافظين) وغيرهم، تعود أصولهم إلى جهات معينة، نظراً إلى اهتمام السلطات السياسية بتلك الجهات دون غيرها (انظر ص ١٣٧ - ١٣٩).

وتوتراتها؟» (ص ١٤٦)، ويدعو الباحثين إلى الاشتغال على الطريقة التي ستواجه بها النزاعات المطلوبة والجهوية المتنامية، سواء في تونس أو في ليبيا (ونحن ندعو الباحثين إلى الانشغال بهذا الأمر في سورية ومصر واليمن وغيرها).

بوجه عام، يؤكد المؤلف في أكثر من مكان من كتابه أن النزاعات الجهوية والمناطقية تتعلق بالتفاوت في التنمية بين المناطق، وتعيد إنتاج التظلم والشكوى من عدم عدالة الأنظمة السياسية في توزيع الموارد على الجهات، وتؤدي بالمهّشين إلى التمرد والثورة. لكنه يترك مجالاً للتفاوض بقابلية هذه الظواهر للتلاشي، «بالاستناد إلى الحراك الجديد الذي يبشّر بإصلاح الأوضاع وتغيير الخيارات»، «ويامكانية تحول النزعة الاحتجاجية الجارفة (إلى حراك مدني حقيقي ومشاركة سياسية شاملة» (انظر الصفحات ١٥٣ - ١٦٥).

ملاحظتان شكليتان

الملاحظة الأولى: بدائي أن هذا الكتاب المتميز ينقص فصلاً (أو فقرة مطولة) عن تاريخ المغرب العربي، ولا سيما ما قبل تشكّل دوله الحالية. وعلى الرغم من تعرض مقدمة الفصل الرابع بسرعة لتلك الفترة، فإن حديث المؤلف عن تحرك القبائل بين ليبيا وتونس يحيل القارئ إلى التساؤل عن تاريخ تشكّل الدولتين، وعن المرحلة التاريخية التي كانت القبائل تنتقل في تلك المناطق من دون وجود حدود بين الدول. ولا يقتصر هذا الأمر على دول المغرب العربي؛ فالقبائل العربية كلها انقسمت وتشظّت بين دول حديثة التكوين (سورية- العراق - الأردن - السعودية ودول الخليج الأخرى - اليمن...)، ولا تزال تحتفظ بأسماؤها وعشائرها وبطونها على الرغم من ذلك الانقسام.

الجهات والمناطق، أكثر من كونها تعبيراً عن حاجة أو رغبة في العودة للبنى القبلية.

أما في ليبيا، «فإن البنية القبلية، على الرغم من تفكيك بعض آلياتها، لا تزال ذات حضور فاعل، وبخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ وذلك نتيجة سياسات النظام المعلنة، باعترافه بالبنى القبلية، وتحالفه معها، واستخدامها وفق مصالح أمنه واستمراريته» (انظر ص ١٤٨ - ١٤٩). وينقل المؤلف تخوف بعض المحللين من العودة إلى الانقسام المناطقي في المجتمع الليبي، نتيجة ضعف المجتمع المدني الليبي وهشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة (الأمر الذي اثبتته الأحداث في ليبيا بعد تأليف الكتاب).

وفي ليبيا تظهر أكثر العلاقات الزبونية (المحسوبية)، التي تحوّل العلاقات السياسية إلى علاقات تبادل مصلحة، «وهذا ما تعبّر عنه رمزيات ودلالات علاقات 'الصحبة' والولاء والحلف، بوصفها علاقات تبعية أو تضامن أو تبادل مصالح بين الجماعات الفاعلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، سواء فيما بينها، أم بينها وبين الدولة» (ص ١٤٥). وقد كشفت الثورة الليبية عيوب النظام السابق، في ما يتعلق بتفاوت التنمية بين المناطق المختلفة، وأظهرت مدى فقر بعض المناطق والأحياء التي كان نظام القذافي يهملها ويجرمها خدمات السكن والتعليم والصحة وغيرها.

ولا يغفل المؤلف التنبيه إلى التفاوت بين المدينة والريف في الجهة الواحدة، كما بين الجهات المختلفة، متسائلاً: «هل ستؤدي العدالة المرتقبة التي تحمل آمالها الثورتان الليبية والتونسية، بعد سلسلة النجاحات المتحققة في الميدان السياسي، إلى القضاء على ظاهرة الجهوية بصراعاتها

جزء منها على الأقل) في جامعة دمشق. وأرجو أن يجد فرصة لتطبيق معرفته العميقة بشؤون القبليّة والجهوية والطائفية والزبونية وما شابهها، في دراسة تالية معمّقة لأشكال تجلي هذه الظواهر في الثورة السورية.

نجيب بو طالب باحث تونسي جاد متخصص بعلم الاجتماع، قدم لنا كتاباً شيقاً ومهماً في آن معاً. هو شيق في طريقة عرضه وأسلوبه السلس ولغته الجميلة التي تشعرك أحياناً بأنك تقرأ نصّاً أدبياً رفيع المستوى، فضلاً عن كونه بحثاً علمياً رصيناً. وهو مهم لأنه يتناول بالبحث المعمق واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية المؤثرة في البنى الاجتماعية العربية، وفي الأحداث الجارية في عدد من أقطار الوطن العربي الكبير.

من ناحية أخرى، لا يمكننا تفسير التنقل بين البلدان المتجاورة، ولا سيما العربية منها، بالقرابة القبليّة وحدها؛ ففي الأزمات والحروب يلجأ الناس إلى جيرانهم للاحتباء، بغض النظر عن مدى القرابة القبليّة (غزو العراق سنة ٢٠٠٣، العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة ٢٠٠٦، الثورة السورية الحالية...).

الملاحظة الثانية: على الرغم من استحضار المؤلف أمثلة للظاهرة القبليّة والحراك السياسي العربي من دول عربية عدة، فإنه لم يتعرض للثورة السورية إلا من خلال ذكره «جمعة العشائر» في معرض استهجان البعض استخدام مثل هذه المصطلحات الدالة على استمرار حضور الظاهرة القبليّة. وقد لفت هذا الأمر نظري، بوجه خاص، لأن المؤلف يعرف سورية جيداً؛ فقد كانت دراسته العليا (أو